المعضلات الأخلاقية و الدبلوماسية: إدارة بايدن وحقوق الإنسان في البحرين

1. المقدمة

لقد زاد الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية. ومن أجل الحفاظ على وجود مستمر للبحرية الأمريكية في المنطقة، تأسست قوة الشرق الأوسط في عام 1949. وهذا سمح بزيادة التعاون، مما أدى إلى شراكة عسكرية هامة. في عام 1971، بعد استقلال البحرين عن المملكة المتحدة، تم إقامة علاقة دائمة بين الولايات المتحدة والبحرين. من خلال اتفاقية ثنائية مع حكومة البحرين، استولت البحرية الأمريكية على قاعدة بحرية بريطانية سابقة. في البداية، كانت تسمى وحدة الدعم الإداري للبحرين، لكن في عام 1999، تم تحويلها إلى نشاط دعم بحري. إن إنشاء السفارة الأمريكية في المنامة في عام 1971، والسفارة البحرينية في واشنطن العاصمة في عام 1977، والوجود العسكري في البحرين، هي أمثلة فقط على الأحداث التاريخية التي تعكس الشراكة القوية والديناميكية بين البلدين.

بحلول بداية عام 2020، تجاوز الوجود العسكري الأمريكي في البحرين 7000 شخص، بالغالب من قوات البحرية، مشاركين في مهام متنوعة حيوية لمواجهة التهديدات الإقليمية. وهذا يؤكد على العلاقة الأمنية الثنائية، التي تسبق استقلال البحرين وتظل مركزية لقدرة الولايات المتحدة على التعامل مع التحديات المفترضة في المنطقة. ومن الجدير بالذكر أن مستشفى المهمة الأمريكية، الذي تأسس في عام 1903، هو شاهد على تنوع مجالات التعاون المستمر للعلاقات الأمريكية البحرينية. تعزز العلاقات الرسمية للبحرين مع الناتو ضمن "مبادرة اسطنبول للتعاون" (ICI) لعام 2004 الوضع الاستراتيجي لها بشكل إضافي.

لقد وقع البلدين مؤخرًا اتفاقية الأمان والتكامل الشاملة (C-SIPA)، مما يشير إلى إحياء علاقاتهما الدبلوماسية. تعني هذه الاتفاقية مستوى مرتفعًا من التعاون الأمني والتكنولوجي، رداً على التحولات الديناميكية في الجيوسياسية العالمية. مع إعادة تشكيل التحالفات الناشئة للهيكل السلطوي العالمي، تجد الولايات المتحدة والبحرين أنفسهما في مفترق طرق حاسم، يتعين عليهما فيه التنقل في تفاصيل تعاونهما المتجدد.

ومع ذلك، وسط هذه النهضة الاستراتيجية، يواجه التحالف تحديات من التأكيد الصريح للرئيس جو بايدن على حقوق الإنسان. لقد كانت ممارسات حقوق الإنسان في البحرين موضوع انتقادات من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، بشكل خاص فيما يتعلق برد الحكومة على الاحتجاجات والمعارضة السياسية. يشكل عدم المساءلة لقوات الأمن البحرينية وقمع التعبير الحر ومعاملة السجناء السياسيين بعض المخاوف الرئيسية. على الرغم من الدعوات المتواصلة من الولايات المتحدة، عبر إدارات متعددة منذ اندلاع الحراك المطالب بالديمقراطية في عام 2011، لدعوة البحرين إلى ممارسة ضبط النفس وإطلاق سراح قادة المعارضة المعتقلين، إلا أن التعاون والتعاون الدفاعي استمر بتغييرات بسيطة.

تشمل الشراكة بين البحرين والولايات المتحدة توازنًا معقدًا بين الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان واعتراف بأهمية البحرين الاستراتيجية. ومع ذلك، يجب فحص استراتيجية إدارة بايدن في التوافق مع التحالفات الدولية المتطورة بينما يتم حفظ قيم حقوق الإنسان الأساسية بدقة. يستكشف هذا التحليل تفاصيل العلاقة الأمريكية البحرينية ويبحث كيفية تقديم حقوق الإنسان بما يتقاطع مع ضروريات السياسة الخارجية الأمريكية. ويهدف إلى كشف التحديات والفرص التي تشكل الوضع الحالي للعلاقات بين الولايات المتحدة والبحرين. ومن خلال الخلفية التي تتغير فيها التحالفات الدولية والمخاوف المستمرة بشأن حقوق الإنسان، يسعى هذا التحليل إلى تقديم رؤى حول تفاصيل المشهد والتوازن الحساس المطلوب للتنقل بفعالية.

2. السياق التاريخي: العلاقات بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية

أقامت البحرين والولايات المتحدة علاقات دبلوماسية في أوائل السبعينيات بعد استقلال البحرين عن المملكة المتحدة. منذ ذلك الحين، تعمقت العلاقات الأمريكية البحرينية بشكل كبير على مدى الأربعة عقود الماضية، متزامنة مع مواجهة المنطقة الخليجية تهديدات متزايدة. وقد تم تعزيز التحالف الدبلوماسي بين البلدين من خلال عدة معالم.

يعود تاريخ العلاقات إلى عام 1948، حيث استضافت البحرين مقر القيادة البحرية الأمريكية لمنطقة الخليج، مما يبرز الأهمية الاستراتيجية للعلاقة بين البحرين والولايات المتحدة. تأسس اتفاق التعاون الدفاعي في عام 1991، مما يعزز التحالف الأمني بينهما. وفي عام 2017، تم تجديد هذا الإتفاق لمدة 15 عامًا، مما يؤكد على توفير البحرين للولايات المتحدة الوصول والاستقرار وامتيازات الطيران لتسهيل العمليات العسكرية الإقليمية الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، في عام 2004، وصفت الولايات المتحدة البحرين بأنها "حليف غير ناتو رئيسي"، مما يؤكد على الدور الحيوي للبلد في استقرار المنطقة. وتم توفير معدات عسكرية، بما في ذلك الأمتعة الدفاعية الفائضة (EDA)، للبحرين. وعلى الرغم من القلق بشأن سجل حقوق الإنسان في البحرين، تستمر المبيعات الأمريكية للبحرين، حيث تأتي ما يقرب من 85٪ من معداتها العسكرية من الولايات المتحدة. ومع مراقبة الاستخدام النهائي المستمرة، أشرف نظام المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS) على حالات المبيعات الحكومية إلى الحكومة بإجمالي قيمة 5.8 مليار دولار حتى يناير 2021.

يتجاوز التعاون بين البحرين والولايات المتحدة المجال الدفاعي حيث وقع البلدين اتفاقية تجارة حرة (FTA) في عام 2004، مما يشكل معلمًا اقتصاديًا هامًا في علاقتهما. ويجدر بالذكر أن البحرين تحالفت بشكل وثيق مع المملكة العربية السعودية، القائد الفعلي لمجلس التعاون الخليجي، مما يوفر للبحرين دعماً مالياً كبيراً. وتسهم إيرادات النفط في البلاد، التي تأتي أساساً من حقل نفط سعودي، بشكل كبير في رفاهيتها الاقتصادية.

إن إنشاء السفارة الأمريكية في المنامة في عام 1971 والسفارة البحرينية في العاصمة واشنطن في عام 1977 أسس إطاراً للتواصل والتفاهم والتعاون بين البلدين. لعبت هذه السفارات أدواراً حاسمة في تيسير العلاقات الدبلوماسية في أوقات الاستقرار والتحدي. وقد كان الموقع الاستراتيجي للبحرين حيوياً في استضافة الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية لعدة عقود، مما يعتبر أمراً حيوياً في العمليات الأمنية الإقليمية ومواجهة التهديدات الإقليمية.

يعد التدريب والتعليم العسكري الدولي (IMET) مبادرة هامة في تقدم الأمن القومي الأمريكي وأهداف السياسة الخارجية. كجزء لا يتجزأ من مساعدات الأمن الأمريكية، توفر IMET تدريبًا وتعليمًا على أساس المنح للطلاب من الدول الحليفة والصديقة. وقد حصلت البحرين على تمويل برنامج IMET منذ عام 2014. يمثل توقيع C-SIPA نقطة تحول في العلاقة بين البحرين والولايات المتحدة، إذ يوسع التعاون إلى ما وراء الإطارات الأمنية ليشمل التعاون الاقتصادي والتكنولوجي.

يسلط السياق التاريخي الضوء على التغيرات الكبيرة في السياسة الأمريكية التي حدثت خلال إدارتي ترامب وبايدن. خصوصاً خلال زيارته الإقليمية في مايو 2017، أكد الرئيس ترامب للملك حمد أن علاقات البحرين والولايات المتحدة ستتحسن، وهو تغيير عن الضغوط التي شهدتها العلاقات خلال إدارة أوباما. جاء هذا التأكيد من إدارة ترامب قبل بدء حملة قمع حكومية غير مسبوقة في البحرين، مما أدى إلى زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة حتى يومنا هذا.

وعلاوة على ذلك، على الرغم من التزامات إدارة بايدن بالتركيز على حقوق الإنسان خلال حملته السياسية، إلا أن الواقع يعكس تفضيلًا مستمرًا للتعاون الأمني والقضايا الإقليمية في الاجتماعات والحوارات عالية المستوى بين الولايات المتحدة والبحرين. على الرغم من الوعود والتزام الأخير، يعتبر النقاد أن قضايا حقوق الإنسان تم تجاهلها، بسبب الاعتبارات الجيوسياسية

والاقتصادية، مما يسلط الضوء على تعقيدات تحقيق التوازن بين الضروريات الاستراتيجية واعتبارات حقوق الإنسان في العلاقة بين الولايات المتحدة والبحرين.

3. اتفاقية C-SIPA: نظرة عامة والمسودة الأخيرة

اتفاقية التكامل الأمني الشامل والازدهار (C-SIPA) كانت خطوة هامة في الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ومملكة البحرين. تم تأسيس الاتفاقية رسميًا خلال زيارة ولي العهد ورئيس الوزراء البحريني سلمان بن حمد آل خليفة إلى واشنطن. تمثل هذه الاتفاقية الثنائية إطارًا شاملاً لتعزيز التعاون عبر المجالات الهامة، بما في ذلك الدفاع والأمن والتكنولوجيا والتجارة والتكامل الاقتصادي. تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التحالف الطويل الأمد بين البلدين، مع التأكيد على الالتزام المشترك بالردع والاستقرار الإقليمي والنمو الاقتصادي وتخفيف التوتر في الشرق الأوسط.

يمكن إرجاع أصول C-SIPA إلى ما يقرب من سنة من التفاوض الدبلوماسي بين المسؤولين الأمريكيين وقادة البحرين. وقد انتهت هذه المفاوضات في سبتمبر 2023، مما أدى إلى تثبيت هذه الاتفاقية الاستراتيجية. ومع ذلك، يقوم أساس هذا التعاون على العلاقة الطويلة الأمد بين الولايات المتحدة والبحرين، التي تم إقامتها في عام 1971 وتطورت على مر السنين إلى شراكة قوية ومستدامة.

وقد وضعت C-SIPA مؤخرًا نهجًا شاملاً لتعزيز التعاون الثنائي عبر مجموعة متنوعة من المجالات الحيوية. تركز الاتفاقية في المقام الأول على التعاون الدفاعي والأمني، مع التركيز على توسيع التعاون والتوافق وتبادل المعلومات الاستخباراتية. وتهدف إلى دمج أنظمة الدفاع الجوي الإقليمي، تعزيز الوعي بالمجال البحري، وتعزيز المبادرات الأمنية. علاوة على ذلك، تعزز C-SIPA مكانة البحرين الطويلة الأمد كحليف رئيسي غير ناتو وشريك أمني رئيسي، مستفيدة من تاريخ الشراكة الدفاعية والأمنية التاريخية.

فيما يتعلق بالتجارة والعلاقات الاقتصادية، تسعى C-SIPA إلى البناء على اتفاقية التجارة الحرة الحالية بين الولايات المتحدة والبحرين، بهدف تحفيز الاستثمارات في مرونة سلاسل الإمداد العالمية والبنية التحتية الحيوية وتعزيز التقدم التكنولوجي. وتشدد على تعزيز التجارة والاستثمار بين البلدين. مع بدء تنفيذ C-SIPA، من المتوقع تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والبحرين. تعزز هذه الاتفاقية اتفاقية التجارة الحرة الحالية بين الولايات المتحدة والبحرين، مع التشجيع على زيادة التعاون التجاري والاستثماري. وفتح منطقة التجارة الحرة الأمريكية في البحرين مؤخرًا يوفر الوصول إلى أسواق غير مستغلة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يزيد الاستثمار في الفرص الاستثمارية الاستراتيجية في مرونة سلاسل الإمداد العالمية والبنية التحتية الحيوية من الاستقرار الاقتصادي. تدشين رحلات جوية مباشرة بين البلدين واقتناء البحرين لطائرات بوينج 787 دريملاينر للرحلات الطويلة يشير إلى تعزيز قادم في التواصل والتعاون الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، استكشاف المفاعلات النووية الصغيرة المتكاملة للانتقال إلى الطاقة النظيفة في البحرين يتماشى مع جهود البلدين لمواجهة أزمة المناخ، مما يعكس الالتزام بتقنيات الكربون الصفرية الابتكارية. شراكة البحرين في برنامج الدخول العالمي مع جمارك وحماية الحدود الأمريكية تبرز الالتزام المشترك بالسفر الآمن والسريع، مع التأكيد على الشراكة الدائمة المبنية على الثقة.

تعتبر التكنولوجيات الموثوقة والابتكار جزءًا حيويًا، حيث يبرز C-SIPA أهمية تطوير ونشر التكنولوجيات الموثوقة، لا سيما في البنية التحتية الرقمية وسلاسل الإمداد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تشدد الاتفاقية على الدور الحيوي للبحرين في الدعوة إلى التكامل الإقليمي والتعاون. تسلط الضوء على مشاركة البحرين في مبادرات مثل ممر الهند والشرق الأوسط وأوروبا الاقتصادي ومساعي تعزيز العلاقات مع "إسرائيل" ضمن اتفاقية التطبيع. تمثل هذه الاتفاقية الشاملة خطوة هامة في توطيد الشراكة الدائمة بين الولايات المتحدة والبحرين.

4. وعود حملة بايدن في مجال حقوق الإنسان

المجهر الرئيسي لحملة الرئيس جو بايدن الانتخابية هو تعزيز حقوق الإنسان كعنصر أساسي في السياسة الخارجية الأمريكية. سلطت هذه الحملة الضوء على أولوية الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان في مجال العلاقات الدولية ممثلة تغييرا في النهج الذي اتخذته الإدارات السابقة. وعود بايدن الصريحة والالتزامات التي قدمها في حملته الانتخابية بشأن حقوق الإنسان أنشأت معايير واضحة لإطار سياسة خارجية تتماشى مع الشراكات الدولية والتحالفات مع الدول التي تحترم مبادئ حقوق الإنسان الأساسية. يمثل هذا النهج إعادة توجيه للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث وضعت اعتبارات حقوق الإنسان في مقدمة العلاقات الدبلوماسية والتفاعلات العالمية. ومع ذلك، يواجه هذا الموقف الأخلاقي تحديًا معقدًا عند مقارنته مع الدور الحيوي للبحرين في تعزيز مصالح الأمن الاستراتيجي للولايات المتحدة، وخاصة مساهماتها الضرورية في العمليات الأمنية الإقليمية.

يضع توقيع اتفاقية C-SIPA مع البحرين التزامات حقوق الإنسان لإدارة بايدن في موقف صعب. على وجه الخصوص، تبدو الإجراءات الأخيرة للبحرين، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، تتعارض مع التزام إدارة بايدن الصريحة بإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان في السياسة الخارجية، مما يستدعي تحليلًا مقارنًا عميقًا لفحص الاختلافات. لا تتوافق المبادئ والمثل التي تدعمها إدارة بايدن مع أفعال البحرين، مما يخلق اعتبارات أخلاقية لقرارات بايدن الاستراتيجية في ترسيخ الشراكات التي قد تتعارض مع دعم حقوق الإنسان. يشكل هذا تحديًا كبيرًا أمام سياسة الخارجية لإدارة بايدن في الحفاظ على مثل هذه التحالفات في ظل التقارير الموثقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان.

منذ اندلاع الحراك الديمقراطي في البحرين في فبراير من العام 2011، تدهورت الأزمة في مجال حقوق الإنسان في البحرين بشكل كبير. اعتمدت السلطات سياسة عدم التسامح اتجاه أي تعبير عن الفكر السياسي الحر والمستقل، ولجأت إلى سجن الأفراد أو نفيهم أو ترويعهم إذا انتقدوا الحكومة. نفذت السلطات البحرينية حملة منظمة لفرض العقوبات عبر استخدام القوة المميتة لتفريق المظاهرات، واعتقال الآلاف، وإنهاء توظيف مئات العاملين في القطاع العام الذين يشتبه في دعمهم المتظاهرين الداعين للديمقراطية. ومع ذلك، على الرغم من هذه الانتهاكات الصارخة في حقوق الإنسان، استمرت الولايات المتحدة في تعزيز علاقتها مع البحرين.

حثت العديد من منظمات حقوق الإنسان إدارة بايدن على إعادة تعزيز مكانة حقوق الإنسان في قلب السياسة الخارجية الأمريكية مع البحرين. في مارس 2021، كتبت منظمات "امريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" (ADHRB)، ومعهد البحرين للحقوق والديموقراطية (BIRD)، والخدمة الدولية لحقوق الإنسان (ISHR)، و12 منظمة أخرى رسالة مشتركة تحث الرئيس بايدن على العمل حسب وعود حملته من خلال إعادة تعزيز حقوق الإنسان كسمة حاسمة في الدبلوماسية الأمريكية في البحرين والخليج بشكل أوسع. أكدت هذه المنظمات أن الوضع أصبح خطيرًا في مجال حقوق الإنسان بشكل خاص منذ انتقال الإدارة إلى إدارة ترامب في عام 2017، حيث أشاروا إلى أن الرئيس ترامب تخلى عن شروط حقوق الإنسان بعد صفقة السلاح مع البحرين. أرسل هذا القرار رسالة واضحة بأن إدارته أعطت الأولوية للربح على حساب المواطنين البحرينيين. في هذا الصدد، علق حسين عبدالله، المدير التنفيذي لمنظمة ADHRB، قائلاً: "سنتذكر عصر ترامب على أنه أكثر فترة دموية منذ انتفاضة البحرين عام 2011، مما يظهر ما يحدث عندما يتساهل حلفاء البحرين الغربيين مع الديكتاتوريين ويغضوا الطرف عن انتهاكاتهم المروعة. لهذا على إدارة بايدن أن تأخذ وضع البحرينيين بعين الاعتبار عبر إعادة إدراج حقوق الإنسان في قلب أجندتها الخارجية في سبيل تحسين وضع حقوق الإنسان في البحرين."

5- تأثير النزاع بين أوكرانيا وروسيا

في 24 فبراير، شنت القوات العسكرية الروسية غزوًا واسع النطاق ضد أوكرانيا باستخدام هجمات برية وجوية وبحرية. وتعتبر هذه أكبر عملية عسكرية قامت بها دولة ضد دولة أخرى في أوروبا منذ عام 1945. بقيت دول الخليج متحفظة في التعبير عن موقفها بشأن هذه المسألة، كما واعتمدت سياسة الحياد تجاه أفعال روسيا، ويمكن ربط هذا النهج الحذر مع التحولات الإقليمية والأطر الأمنية في الشرق الأوسط في أعقاب الربيع العربي. ومع ذلك، أتاح هذا النزاع في أوكرانيا لإعطاء المزيد من الاستقلالية للقوى الشرق أوسطية. نتيجة لذلك، بدأت المنطقة في تعزيز موقفها في المشهد الجيوسياسي العالمي.

يواجه العالم حاليًا أزمة طاقة كبيرة أدت إلى ارتفاع الأسعار وتقلبها، خاصة بالنسبة للوقود الأحفوري. فأصبحت هذه الأزمة ساحة اختبار للاتجاهات الحديثة في سوق الطاقة. خلال العامين الماضيين، شهدت السوق تقلبات شديدة في الأسعار بسبب عوامل مثل انخفاض الطلب وانكماش العرض بسبب الجائحة. أدى النزاع في أوكرانيا إلى تعطيل إمدادات الوقود الأحفوري بشكل كبير نظرًا لأن روسيا هي مصدر رئيسي للغاز الطبيعي والنفط. اعتماد أوروبا الكبير على إمدادات النفط دفع إلى إعادة تقييم المخاوف الاستراتيجية والاعتماد على الموارد. أثر هذا التحول في الأولويات على جوانب مختلفة من السياسة الخارجية، منها بشكل غير مباشر على التركيز في قضايا حقوق الإنسان في العلاقات الدولية. زيادة الطلب على موارد النفط في أوروبا دفعت الكثير من الدول إلى إعادة النظر في جداول الأعمال الدبلوماسية، مما يعكس تغييرًا ملحوظًا في الاهتمامات العالمية للإدارة الأمريكية بشكل غير مباشر على التركيز في مجال حقوق الإنسان في التحالفات الدولية، بما في ذلك ارتباطها بالبحرين.

في يوليو 2022، قام الرئيس بايدن بجولة دبلوماسية شملت المملكة العربية السعودية، حيث شارك في قمة الأمن والتنمية مع قادة من ستة دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى. الهدف الرئيسي للقمة هو الحصول على دعم إقليمي لفرض عقوبات والسعي للتضامن في مواجهة التحديات الجيوسياسية الواسعة النطاق في ظل الحرب الأوكرانية. هدفت الإدارة إلى جمع دعم من الدول الشرق أوسطية، مسلطة الضوء على أهمية الرد الجماعي لمعالجة القضايا المتعددة المتعلقة بالنزاع.

أظهرت نتائج جولة بايدن في الشرق الأوسط أنها محدودة، مما يسلط الضوء على التحديات التي تواجهها التوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة وروسيا. في الوقت الذي تناولت ادارة بايدن ظاهريًا انتهاكات القانون الدولي ومخاوف حقوق الإنسان، فإنها سعت إلى تكوين تحالفات مع دول معروفة بسجلاتها السيئة في مجال حقوق الإنسان. يشير ذلك إلى أن اعتبارات حقوق الإنسان تم استخدامها بشكل أكبر كاستراتيجية دبلوماسية من كونها قلقًا حقيقيًا، وذلك كوسيلة لجمع الدعم ضد روسيا. تمتد آثار النزاع بين أوكرانيا وروسيا إلى خارج الحدود الإقليمية، مما يحفز التحولات الجيوسياسية ويغير مصالح الدول الاستراتيجية. يؤكد هذا المشهد المتغير على الحاجة إلى تقييم دقيق لكيفية تداخل الاعتمادات العالمية ومطالب الموارد مع الأولويات الدبلوماسية، مما يؤثر بشكل غير مباشر على التوازن بين الضروريات الاستراتيجية والدعوة إلى حقوق الإنسان في الارتباطات والعلاقات الدولية.

6. رد البحرين: حقوق الإنسان مقابل النفط

على مر التاريخ، أدى امتلاك الدول لمصدر الطاقة السائدة إلى تعزيز ثروتها المطلقة والنسبية ونفوذها، مما ساهم في إعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي العالمي. إن القدرة على تصدير الطاقة تولد عوائد اقتصادية وتؤسس نفوذًا جيوسياسية كبيرة. ومع تطور مصادر الطاقة، كبر معها أيضًا المستفيدين من هذه الثروة والقوة. تعكس البحرين، على وجه الخصوص، هذا الاتجاه التاريخي، حيث أن اعتمادها على إيرادات النفط والغاز لعب دورًا محوريًا في وضعها الاقتصادي والجيوسياسي. تستخدم البحرين، تمامًا مثل باقي الدول الكبرى من مصدري النفط والغاز اللذين تسيطر عليهما الدولة، مواردها في الطاقة لتحقيق تأثير استراتيجي. تتبع المملكة نهجًا مشابهًا لهؤلاء الدول كمالكة لصناعة النفط والغاز. هم يستخدمون بشكل استراتيجي وفرة موارد الطاقة ، مثل النفط، للحصول على تأثير عالمي.

واجه اقتصاد البحرين تحديات كبيرة نتيجة الاضطرابات الداخلية وانخفاض أسعار النفط من عام 2014 إلى 2021، وجائحة كوفيد-19، مما أدى إلى انكماش اقتصادي بنسبة 5% في عام 2020. لمعالجة هذه المشكلات، اتخذ قادة البحرين تدابير مثل تخفيض الإنفاق الحكومي وإصدار الديون السيادية وتأجيل الاستثمارات الجديدة في قطاع الطاقة. يأتي معظم إنتاج النفط اليومي للبحرين، حوالي 200,000 برميل، من حقل أبو صفا السعودي، حيث يتم تقاسم الإيرادات بالتساوي بين المملكة العربية السعودية والبحرين. احتياطيات البحرين من النفط والغاز هي الأدنى بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يبلغ حوالي 125 مليون برميل من النفط و5.3 تريليون قدم مكعب من الغاز.

النزاع المستمر بين روسيا وأوكرانيا أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار النفط والغاز الدولية. هذا التصعيد كان مفيدًا لدول الخليج مثل البحرين. أظهرت البلاد أيضًا دعمًا لمبادرة الشرق الأوسط الخضراء التي أطلقتها السعودية، وشاركت بنشاط في مبادرات استراتيجية إقليمية متنوعة. ومع ذلك، فإن موقف البحرين من قضايا حقوق الإنسان خلال فترة الطلب العالمي المتزايد على النفط يعد أمرًا بالغ الأهمية في تحديد التوازن بين حقوق الإنسان والأولويات الاستراتيجية.

تشير المراقبات الأخيرة إلى تراجع مقلق في مشهد حقوق الإنسان في البحرين، بالترافق مع تقارير عن اعتقالات سياسية وتقييد حرية التعبير والتمييز المنهجي. يعد هذا التراجع مثيرًا للقلق بشكل خاص نظرًا لتعميق الشراكة بين البحرين والولايات المتحدة. وهذا يتعارض مع التزامات إدارة بايدن بإعطاء أولوية لحقوق الإنسان في سياستها الخارجية. وفقًا للقانون الدولي، يجب على حكومة الولايات المتحدة حماية حقوق الإنسان من سوء المعاملة في المجال الاقتصادي والتأكد من أن الشركات تلتزم بمعايير حقوق الإنسان. لذا، على الرغم من أن اتفاقية C-SIPA تضع الأسس لشراكة متعددة الجوانب تشمل الاستقرار الإقليمي والتنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي، فإن التعاون المتزايد يثير شكوكًا حول التزام الإدارة بمبادئ حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يجدر بالذكر أن إدارة بايدن قررت في سبتمبر 2023 تعزيز شراكتها مع البحرين، مما يزيد من التوتر المحتمل بين المصالح الاقتصادية والأمنية الموضحة في C- SIPA وضرورة معالجة قضايا حقوق الإنسان، ويثير القلق حول التزام الإدارة بإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان.

لقد نجحت الولايات المتحدة والبحرين في تطوير شراكة استراتيجية تستمر في النمو على الرغم من المخاوف المحيطة بانتهاكات حقوق الإنسان الموثقة. يشكل هذا التناقض، الذي كان قيد النقاش بشكل واسع في الأوساط الدبلوماسية، تحديًا كبيرًا. من ناحية، يظهر أهمية تكوين التعاون الاستراتيجي بوضوح، خاصة في ظل التوترات الإقليمية المتصاعدة. ومن ناحية أخرى، يضيف التزام إدارة بايدن الصريح بإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمور تعقيدًا. يتطلب التنقل في هذا التوازن الحساس اعتبارًا دقيقًا، مما يثير مخاوف أخلاقية وتحديات دبلوماسية.

7. التوصيات

تتجذر العلاقة بين البحرين والولايات المتحدة في تعاون استراتيجي طويل الأمد، الذي تم ترسيخه مؤخرًا من خلال اتفاقية الأمان والازدهار الشاملة (C-SIPA). ومع ذلك، تواجه هذه الشراكة تحديات بسبب انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة داخل البحرين. من المهم أن ندرك أن تعزيز هذه الشراكة يحمل آثارًا استراتيجية كبيرة تتطلب اعتبارات دقيقة من قبل إدارة بايدن.

بينما تشارك إدارة بايدن في الدبلوماسية العالمية، تصبح الشراكة مع البحرين في حالة حرجة. وما يزيد الأمور تعقيدًا هو الحفاظ على تحالفات استراتيجية مع تأكيدها المستمر على حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والعالمي. تسلط هذه الحالة الضوء على التوازن الحساس بين المصالح الجيوسياسية والمسؤوليات الأخلاقية في تشكيل السياسة الخارجية، مما يعكس المشهد الدقيق للعلاقات الدولية المعاصرة.

تستفيد البحرين بشكل استراتيجي من نموها الاقتصادي لتعزيز سمعتها وصورتها العامة، في محاولة لصرف الانتباه عن سجلها السيئ في مجال حقوق الإنسان. وعلى الرغم من تصريحات الولايات المتحدة بدعمها لحقوق الإنسان في العالم، إلا أن المخاوف الجيوسياسية غالبًا ما تتفوق على المثل العليا في سياستها تجاه البحرين. وبعد مرور ما يقرب من 15 عامًا على انتفاضة الربيع العربي في البحرين، لا يزال قادة البحرين في المنفى أو خلف القضبان.

في ضوء هذه الاعتبارات، نوصي بالأخذ بعين الاعتبار ما يلي بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه البحرين:

1. إدانة انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة من قبل السلطات البحرينية وقوات الأمن، بما في ذلك استخدام العنف وحظر جميع أشكال الاحتجاج واعتقال واحتجاز المتظاهرين السلميين الذين يمارسون حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي.

2. دعوة السلطات البحرينية إلى اعتبار المساءلة والمحاسبة عن جميع الانتهاكات السابقة عنصرًا أساسيًا على الطريق نحو تحقيق العدالة والمصالحة الحقيقية، والتي تعتبر ضرورية من ضرورات الاستقرار الاجتماعي.

3. الدعوة إلى الإفراج عن جميع الأفراد المسجونين في البحرين لمجرد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

4. ممارسة الضغط على البحرين لوقف استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وتعزيز ثقافة المساءلة والمحاسبة عن طريق إنشاء آليات فعالة لحصول ضحايا الانتهاكات على العدالة وسبل الانتصاف.

5. حث حكومة البحرين على اتخاذ خطوات حقيقية نحو إصلاح العدالة واستعادة حقوق الإنسان وسيادة القانون داخل البلاد.

6. حث الولايات المتحدة على ضمان إدماج موضوع حقوق الإنسان في جميع مجالات التعاون مع البحرين. وما يؤكد ذلك هو دمج اعتبارات حقوق الإنسان في مختلف جوانب العلاقة الثنائية بين البلدين.